annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

مرصد الفضاء المدني

التقارير الوطنية حول الفضاء المدني لعام 2022

مصر

مساحات جديدة
واستراتيجيات تقليدية

مصر

مساحات جديدة
واستراتيجيات تقليدية

تشرين الثاني/ نوفمبر2202

المحتويات

المقدمة	4
أولاً: التطوّرات الخاصة بالإطار التشريعي	6
ثانياً: تحليل وضعية المجتمع المدني	9
الخُلاصة والتوقعات المستقبلية	21

المقدمة

مع نهاية العام 2021، وبعد سنة على إبداء النظام المصري نوايا لتحسين وضعية المجتمع المدني، بدا للعديد من المراقبين أن الإعداد لذلك بدأ في منتصف العام 2022، إذ حُتمت بعض القضايا وتم إصدار لائحة تنفيذية لقانون الجمعيات كانت مُعطّلة لأكثر من عامين، وأُطلقت في نهاية الصيف استراتيجية لحقوق الإنسان في مصر، جرى من بعدها إطلاق سراح مجموعة أخرى من المعتقلين وتحويل قضايا البعض الآخر منهم إلى المحاكم. هذه المعطيات أعطت ألأمل للكثيرين ببدء عامٍ جديد تتطوّر فيه وضعية حقوق الانسان والمجتمع المدني في مصر الى الأفضل. إلّا أن هناك مؤشرات سلبية تدل على وجود محاولات لإعاقة هذه العملية، سواءً عبر سرعة إصدار أحكام قاسية بحق من تمّ إحالتهم للمحاكمات واستمرار التضييق على حريّة الرأي والتعبير، أو من خلال المماطلة في إجراءات توفيق أوضاع المؤسسات.

بعد ما يقرب ثماني سنوات من إنغلاقه إثر يناير 2013، واجه المجتمع المدني في مصر في السنوات الثلاث الأخيرة تحدّياً أخر مختلفاً هو وباء الكوفيد الذي أجتاح العالم فحدّ من التحركات على الأرض، وحوّل كل حركةٍ محدودة لهذا المجتمع إلى حركةٍ شبه غائبة، ما جعل كُثر من المحللين وفقاً لمقال في مجلة فورين بوليسي[1] يتوقعون بأن "تكون إرتدادات هذا الوباء على الديموقراطية وحريّة تداول المعلومات والشفافية سلبيةً بدرجةٍ كبيرة، وأن تصبح الدول أكثر قمعاً بعد انتهائه." فعلى سبيل المثال، رأى ستيفن والت، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هارفارد، وجون أكنبيري أستاذ العلاقات الدولية بجامعة برينستون "أن العالم سيكون بعد كوفيد أقل انفتاحاً وحريّةً، وستتفاقم مركزية الدولة والمشاعر القوميّة، وسيبرر الوباء للحكومات تبنّي إجراءات طارئة لتلافي أضرار الأزمة والحصول على سلطات جديدة يصبح من الصعب عليها التخلّي عنها عند انتهاء الأزمة."

لا يمكننا -من وجهة نظر كاتب هذا التقرير- اعتبار بعض المبادرات الخيريّة لدعم المصابين بالوباء مؤشراً أو دليلاً على عودة النشاط للمجتمع المدني إذا كانت محدودة النطاق ومحدّدة الهدف، ولا تحمل أي أفقٍ بعدي. ويتّضح من ذلك الارتباط الشديد بين تطوّر المجتمع المدني والمساحات المُتاحة في المجال العام للحركة. أي أن جدلية المدني والديمقراطي بسبب التحوّلات من العام 2014 وحتى 2022 صارت أحادية الجانب في مصر لتصبح قدرة المجتمع المدني على الحركة عاملاً تابعاً يتأثر بالمساحة المُتوفّرة وتصبح قدرته على التأثير فيها محدودة جداً.

مع حلول منتصف العام 2022، إنطلق عمل لجنة العفو الرئاسي، وحاولت منظمات المجتمع المدني الإشتباك مع هذا الحدث عبر العمل على وضع مقترحات ضوابط عمل هذه اللجنة وتحديد معاييرٍ للإفراج عن السياسيين ومساجين الرأي، وذلك في إطار دعوة رئيس الجمهورية لحوار وطني من المفترض أن يكون المجتمع المدني أحد أطرافه. ويقول حسام بهجت، مدير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية على صفحته على فيسبوك "من نهاية أبريل/نيسان الماضي وعلى مدى الأشهر الستّة التالية بدأت عملية التفاوض وفحص ملفات المحبوسين بتهمٍ سياسية. ومن حينه، خرج حوالي ٨٠٠ مسجون حسب رصدنا (يقول أعضاء لجنة العفو أن عددهم ١٠٤٠ لكنهم لا ينشرون الأسماء فيصعب معرفة أيٍّ من الرقمين أكثر دقةً رغم تقاربهما عموماً)."[2]

لكن وبالرغم من عدم تسوية كل هذه الملفات، والتراجع خطوة الى الوراء بعد كل خطوتين الى الأمام، أي أن التقدم بطيء ومتردّد، شهد هذا العام انفتاحاً ملحوظاً حيث عادت رموز المعارضة المصرية الى الظهور في وسائل الإعلام المصرية، كما عاد العديد من الكتّاب إلى الصحف التي أوقفت التعامل معهم لسنوات. وفي المقلب الآخر، تتواصل الممارسات القمعية ضد المجتمع المدني والناشطين فيه، بدايةً من حجب مواقع

جديدة مثل موقع "المنصة" وصولاً الى إعادة اعتقال المُفرج عنهم مثل السياسي شريف الروبي.

اقتصاديا، كانت ارتدادات الجائحة بالغة الحدّة في الاقتصادات الصاعدة حيث كشفت حالات فقدان الدخل الناجمة عنها عن أوجه الهشاشة الاقتصادية التي كانت قائمةً من قبل، بل زادت من تفاقمها. فمع انتشار الجائحة في عام 2020، أصبح من الواضح أن جانباً كبيراً من القطاع العائلي وقطاع الشركات لم يكن مؤهلاً لتحمّل صدمة تصيب الدخل من حيث طول أمدّها واتساع نطاقها. وتشير الدراسات المُستندة إلى بيانات ما قبل الأزمة، على سبيل المثال، إلى أن أكثر من 50% من الأُسر في الاقتصادات الصاعدة والمُتقدمة لم تتمكن من الحفاظ على مستوى الاستهلاك الأساسي نفسه لأكثر من ثلاثة أشهر في حالة فقدان الدخل. وبالمثل، لم تغط الاحتياطيات النقدية لدى الشركات متوسطة الحجم سوى أقل من 55 يوماً من النفقات. وكان جزءٌ كبير من القطاع العائلي وقطاع الشركات في الاقتصادات الصاعدة مثقّلاً بالفعل بمستويات مرتفعة من الديون غير المُستدامة قبل وقوع الأزمة، وواجه صعوبة في خدمة تلك الديون عندما أدت الجائحة وما ارتبط بها من تدابير للصحة العامة إلى انخفاضٍ حاد في دخل الأسر وإيرادات الشركات.[3] هذه الوضعية دفعت الدولة إلى محاولة فتح مُتنفس أمام المجتمع من جانب، وتحسين مظهرها الخارجي للتمكّن من الاستمرار في الاقتراض من جانبٍ أخر[4]. في المقابل ظهر في عام 2022، أو ما أطلق عليه عام التعافي من الجائحة في الحالة المصرية، تشريع لقوانين وصدور لقرارات تحدّ من مساحة حركة المجتمع تستند إلى منهجية التعامل مع الكوفيد مثل إغلاق المحلات، وحظر التجمعات.

وبالتزامن، كانت الاستعدادات لمؤتمر التغيّرات المناخية "cop 27" في بداية شهر نوفمبر/تشرين ثاني بشرم الشيخ وهو حدث يحاول المجتمع المدني الدولي المشاركة فيه بكثافة، ما يمكن أن يُمثل فرصةً للمجتمع المدني المصري، خاصةً وأن النظام قد يضطر تحت ضغوطٍ دولية واقتصادية الى فتح مساحةٍ في المجال العام.

أي أننا بعد ثماني سنوات من الإغلاق الكامل للمجال العام، بدأنا نرى فرصةً تلوح أمام المجتمع المدني لتفعيل دوره وتعديل صيغة العلاقة مع المجال العام لتصبح علاقة تبادلية يؤثر كل منهما في الأخر. هذا هو الرهان أمام المجتمع المدني المصري خلال الفترة القادمة.

في هذا الإطار، يتناول التقرير الوطني للحالة المصرية جدليّة المجال العام والفضاء المدني في مصر، والتأثير المتبادل بينهما وقدرة منظمات المجتمع المدني على التعامل مع المساحات التي تُتاح له لتطوير حركته وتوسيع المساحة المسموح له بالحركة من خلالها عبر رصد مجموعة من المحاور الأساسية الحاكمة لهذه العلاقة:

- العلاقة مع مؤسسات الدولة
- حرّية التنظيم والعمل
- حرّية التعبير
- حرّية تداول المعلومات

وذلك خلال الفترة من أول العام 2022 وحتى شهر سبتمبر/ أيلول منه (9 أشهر).

هذا ويتبنى التقرير تعريف المجتمع المدني الذي يشمل المنظمات الأهلية، والنقابات، والتعاونيات دون النظر للمنظمات والحركات غير الرسمية، لأسباب تتعلق بالسياق، كما يشمل الأحزاب السياسية التي تدخل ضمن إطار المجال السياسي وليس المدني.

أولاً: التطوّرات الخاصة بالإطار التشريعي

يمكننا القول إن العام 2022 لم يشهد الكثير من التطوّرات على مستوى التشريعات بخصوص المجتمع المدني، فالإطار القانوني، رغم تبدلات السياق التي تمّ ذكرها في مقدمة الورقة، لم يواكب الممارسات والاحتياجات المُجتمعية. حتى التطوّرات الطفيفة التي حدثت هذا العام ظلّت في إطار المنهج السائد نفسه الذي "يضع المجتمع المدني في إطار خطّة الدولة"[5]. ونفس المقولة يمكن أن تنطبق عن حرّية الرأي والتعبير.

ففي يناير/كانون الثاني 2022، أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم 149 لسنة 2019. قضى التعديل بتمديد فترة توفيق أوضاع منظمات المجتمع المدني لعامٍ آخر، يبدأ من تاريخ انتهاء المدّة الواردة في المادة الثانية من مواد إصدار القانون في 11 يناير/كانون الثاني 2022، وينتهي في 11 يناير/كانون الثاني عام 2023.[6] لاحقاً، تمّ التمديد لمدّة ستة أشهر أخرى.[7] كما ناقش مجلس النواب في يونيو/حزيران 2022 إمكانية توفيق الأوضاع لمنظمات المجتمع المدني إلكترونياً.[8]

تجدر الإشارة هنا إلى أن قانون 149 لعام 2019 أحكم القبضة على المنظمات التي تتبنى المنهج الحقوقي في عملها وفتح المجال أمام المنظمات التي تعمل بالمنهج الخيري "بما يتماشى مع خطّة الدولة".[9] فإلى جانب العراقيل المالية والعقوبات وتدخّل الجهات الحكومية في عمل المنظمات، كانت التشريعات التي تمّ تعديلها وإقرارها والخاصة بقانون مكافحة الإرهاب مستمرة في التنكيل بالمجتمع المدني والعاملين فيه[10]. ووفقاً للعديد من التقارير الدولية والمحلية، استمرت الحكومة في نهج القبض على النشطاء السياسيين والمحامين الحقوقيين والعاملين في منظمات المجتمع المدني واتهامهم بالإرهاب وتدويرهم في الحبس الاحتياطي دون تقديمهم للمحاكمة.[11]

على مستوى حرّية التعبير، شهد شهر فبراير/شباط تطوّراً هاماً حيث وافقت اللجنة الدينية لمجلس النواب من حيث المبدأ على إجراء تعديلات على ثلاث مواد في قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم 51 لسنة 2014، المعني بتنظيم الخطابة والدروس الدينية في المساجد أو ما في حُكمها، تقضي بحصر الحديث في المسائل الدينية على المتخصّصين الحاصلين على تراخيص من الأزهر والأوقاف، وسجن كل من يُخالف ذلك أو يخالف ما تُسميه التعديلات "صحيح الدين" أو أنه "يثير الفتنة"، وهي المصطلحات التي تفتح الباب أمام استهداف أي آراء دينية مُخالفة للآراء الرسمية، خاصةً تلك المنشورة على وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي[12].

وفي نفس التوجّه أصدرت وزارة التضامن الاجتماعي المصرية في الأول من مايو/آيار قرار حظر جمع التبرعات النقدية أو العينيّة لصالح الجمعيات الأهلية من خلال استخدام المنصات الإلكترونية أو مواقع التواصل الاجتماعي، إلا بعد التقدم بطلب للحصول على تصريح محدّد به الغرض، وأوجه الصرف.[13]

أما مسألة حرّية تداول المعلومات على المستوى التشريعي، فقد عادت الى أجندة الرأي العام مع بدء الإعداد للحوار الوطني، سواء على مستوى الحوار نفسه أو على مستوى البرلمان. ففي إطار ندوة "حرّية الرأي والتعبير في الحوار الوطني بمصر" التي نظمتها الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان عبر تطبيق "زووم"، أكد علاء شلبي، رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان وعضو المجلس القومي لحقوق الإنسان، على أهمية إصدار قانون تداول المعلومات باعتباره نقطة مركزية في ضبط إيقاع ممارسة حرّية الإعلام ودعم وصول الأفراد للمعلومات الصحيحة والحد من الشائعات، بالإضافة إلى أنه يضع إطاراً للائحة

الجزاءات الخاصة بوسائل الإعلام.[14] وقد تبيّن خلال التحضير لجلسات الحوار الوطني، أن العديد من الراغبين بالمشاركة لم يجدوا المعلومات اللازمة للإعداد لهذه الجلسات. وأشار وكيل لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب محمد عبد العزيز إلى هذا النقص مؤكداً ضرورة العمل على إصدار "قانون حرّية تداول المعلومات"، بما يتوافق مع نصوص الدستور ويحمي الأمن القومي، واعتبر "أن هذا القانون يقودنا للمستقبل ويدفعنا الى الأمام في مجال الاستثمار ومجالات متعددّة، فالمجتمعات القوية فيها تداول معلومات قوي."[15]

كما يظهر مما سبق، لم يواكب الإطار التشريعي حتى القدر الضئيل من الانفتاح الذي شهدته مصر في ظل الحالة التي أثارها بدء الإعداد للحوار الوطني، بل إن القرارات البسيطة التي صدرت عن الوزارات أو المشروعات المقدّمة إلى البرلمان ما زالت تتبنّى منهج التضييق. وإذا انتقلنا الى مستوى الممارسة، سنجد أنه حتى مع هذه القوانين التي يتساوى فيها فاعلو المجتمع المدني فإنهم غير متساوين أمامها، بل أن هناك انتقائية في تفسير التشريعات وتطبيقها.

لقد استمرت البيروقراطية في ممارسة دورها في المماطلة في عمليات التسجيل للمنظمات غير المرضي عنها، وشهد مطلع العام فشلَ العديد من المؤسسات في توفيق أوضاعها، فقرّر البعض منها الإغلاق مثل الشبكة العربية[16] ومؤسسة مَدَد لدعم الثقافة والفنون، وقرّرت أخرى الاستمرار بشكلها القائم مثل المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

كما استمر التدخّل الأمني المباشر في المجتمع المدني. فقد كشف رئيس اللجنة النقابية بأندية هيئة قناة السويس كرم عبد الحليم، في حوار مع مدى مصر، عن تدخّل جهاز الأمن الوطني في منعه من الترشّح في الانتخابات العماليّة بعدما رفضت الجهة المسؤولة توثيق إحدى الأوراق الضروريّة بالختم الرسمي لإيداع أوراق ترشّحه.[17] كما أحكمت الأجهزة هيمنتها على الإعلام المصري، فقامت النيابة العامة باستدعاء رئيس تحرير موقع "درب" التابع لحزب التحالف الشعبي، وعضو مجلس نقابة الصحفيين السابق خالد البلشي للتحقيق معه أكثر من مرّة خلال العام. وما زال استخدام تُهم الانضمام إلى جماعة إرهابية، والتحريض على ارتكاب جريمة، ونشر أخبارٍ كاذبة، مستمراً في مواجهة نشطاء المجتمع المدني وأصحاب الرأي مثلما حدث مع الإعلامية هالة فهمي[18] وذلك بسبب تنظيمها وقفات في مبنى التلفزيون المصري للمُطالبة بإصلاحات إدارية بالأساس. حتى من هم بعيدون عن السياسة طالتهم هذه الحالة، حيث قامت نيابة أمن الدولة العليا بتجديد حبس ثلاثة شبان لمدّة خمسة عشر يوماً على ذمّة التحقيق عدّة مرّات، على خلفية انتشار مقطع فيديو قصير لأحدهم وهو يغني داخل أحد المساجد بمنطقة المرج في محافظة القليوبية.[19]

لكن التطوّر في هذا السياق كان على مستوى الخطاب، فلم تغب السلطة التشريعية عن مواكبة المناخ العام المصاحب للحوار الوطني حيث خفتت لهجة الهجوم. ففي 27 من أغسطس/آب وجّهت لجنة حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي بمجلس الشيوخ عدداً من التوصيات البرلمانية الهامّة الى الحكومة في ضوء دراستها لخطّة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية الجديدة 2022/2023 في مجال اختصاص اللجنة. وجاء ضمن هذه التوصيات: تطوير خطّة عمل توسيع الشراكات مع المجتمع المدني وتعزيز بناء قدراته، حوكمة منظمات العمل الأهلي مع إحكام الرقابة على أوجه التمويل المختلفة وزيادة قيمة التمويل الموجّه للمجتمع المدني.[20] وهو ما يتجاوب مع فكرة الحوار الوطني، وقد علّقت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية على هذه التوصيات ووصفتها بأنها "تحسّنٌ انتقائي في مواجهة بُنية تشريعية وتنفيذية تدعم التمييز". وهو وصف دقيق لحال

تعامل السلطة التشريعية مع المجتمع المدني.[21]

أما على مستوى السلطة القضائية، فما زال التحفّظ هو الموقف السائد حيث نراها في عام 2022 قد خفّفت من قسوة الأحكام القضائية بشكلٍ ملحوظ، ولكنها في ذات الوقت لم تتخذ أي خطواتٍ لإنهاء الكثير من القضايا المعلّقة التي يتيح مناخ الحوار الوطني فرصةً لغلق ملفاتها، مثل القضية 173 التي رُفع منها بعض الأسماء لكن تظل قائمة. كما أن قضايا من المفترض أن تُحسم بشكلٍ سريع ظلّت معلّقة مثل تأجيل نظر الدعوى الخاصة بأحوال سُجناء الرأي أو الامتناع عن بث جلسات مجلسي الشيوخ والنواب تلفزيونياً ورقمياً، ونشرها مكتوبةً من خلال الجريدة الرسمية.[22]

على الجانب الأخر، ودعماً لعمل المؤسسات التي تعمل في إطار "خطّة الدولة"، أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي برنامج "فرصة" الذي يهدف إلى بناء قدرات الجمعيات والمؤسسات الأهلية على إدارة مشروعات التمكين الاقتصادي.[23] كما أطلقت الوزارة العديد من الحملات التنمويّة بالمشاركة مع منظمات المجتمع المدني التنمويّة، ومنها حملة جمعية الهلال الأحمر المصري إلى منطقة حلايب وشلاتين، والتي شملت قافلة خدمات طبية ومعونات،[24] وحملات فرق التدخّل السريع للتعامل مع من لا مأوى لهم.[25]

لقد ظهرت بوضوح في ظل الأزمة الاقتصادية، رغبة الدولة في استغلال موارد الجمعيات ذات الطابع الخيري لصالح برامجها. على سبيل المثال أكدت وزيرة التضامن الاجتماعي أن ملفَ الحماية الاجتماعية يحتل أهميّةً خاصة، ودعت إلى تعاون "الوزارة مع المجتمع المدني" في تحمّل تكلفة الحماية الاجتماعية، والتي تبلغ 8.5 مليار جنيه تتحمّلها الخزانة العامة للدولة، و2.4 مليار جنيه تتحمّلها منظمات التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي.[26] أما عن برنامج "تكافل وكرامة"، فكانت وجهة الرئيس السيسي دخول مليون أسرة جديدة إلى البرنامج، بتكلفةٍ سنوية تبلغ 5.4 مليار جنيه، تتحمّل الخزانة 3 مليار جنيه منها، وتتحمّل منظمات المجتمع المدني 2.4 مليار.[27] وتوصّح التركيز على البُعد الخيري في هذا التعاون خاصةً في شهر رمضان[28] وخلال عيد الأضحى.[29]

يظهر مما سبق تردّد معظم مؤسسات الدولة فيما يخص تغيير نمط التعامل السائد مع المجتمع المدني، فالحوار الوطني يعطي إشارة في اتجاه وممارسات الأجهزة الامنية تشير في إتجاه آخر، وإن دلّ ذلك على شيء فهو يدلّ بوضوح على ضيق مساحة المجال العام وانصياع الفاعلين في المجال السياسي للدولة بشكلٍ تام. رغم ذلك، مازال يمكن القول إن العام 2022 أتاح مساحةً أكبر للمجتمع المدني تحديداً بسبب حالة التردّد المذكورة.

ثانياً: تحليل وضعية المجتمع المدني

تراوح تفاعل المجتمع المدني مع هذه الوضعية الجديدة بشكلٍ كبير بدءاً من انتهاز الفرص للدخول في صفوف المؤسسات التي تعمل "في إطار خطّة الدولة" وصولاً الى محاولة استخدام المساحات الجديدة لحركة من شأنها أن تفتح أُفقاً أبعد للعمل.

رأت مجموعة من المنظمات الفرصة سانحةً لإبداء فروض الطاعة والولاء، فصدرت وثيقة وقّعتها مجموعة من المنظمات التنمويّة والخيريّة ضمّت مؤسسة كير الدولية ومكتب مصر لتأسيس اتحاد، وأعلنت عملها بشكلٍ مشترك "لتحقيق أهداف وخطط الدولة وقيادتها"، وهو ما أشادت به وزارة التضامن رغم وجود بنود في القانون مُنظّمة لتأسيس الإتحادات لم تلتزم بها تلك المجموعة.

وعلى جانب اخر استمرت بعض المنظمات في انتهاج استراتيجية الضغط عبر الخارج. فعلى سبيل المثال طالبت 8 منظمات حقوقية الاتحاد الأوروبي[30] بربط الشراكة الأوروبية المصرية والتقدّم في العلاقات الثنائية مع مصر بمعايير محدّدة تؤدي الى تحسين وضع حقوق الإنسان، وذلك قبل الاجتماع الثنائي للشراكة الأوروبية المصرية في منتصف العام.[31]

أما الضغط من الداخل، فهناك العديد من المنظمات الحقوقية التي ارتأت أنه المنهج المناسب للمرحلة، فاستنكرت المنظمات العاملة في مصر عدم غلق القضية 173 لسنة 2011 (المعروفة بقضية الانتقام من المنظمات الحقوقية) والمتواصلة على مدار 11 عاماً، رغم صدور بعض القرارات المتفرقة بحفظ التحقيقات مع بعض الحقوقيين أو رفع قرار حظر السفر عن البعض الآخر، وصدر في ذلك عدّة بيانات.[32] ورغم المساحة التي منحها الحوار الوطني للمعارضة على صفحات الجرائد وشاشات التلفزيون، استمر حبس الصحفيين والمدوّنين، ما دفع العديد من المنظمات الحقوقية إلى إصدار بيانٍ تدين فيه استمرار السلطات المصرية في حبس صحفيين ومدوّنين والزج بآخرين في السجون على خلفية لائحة اتهامات واحدة تستند جميعها لتحرّيات الأمن الوطني، وذلك رغم تنوّع واختلاف مجالات عملهم وظروف وتوقيت القبض عليهم وملابسات التحقيق معهم.[33] وناشدت منظمات عدّة الرئيس عبد الفتاح السيسي والسلطة التنفيذية إصدار عفو رئاسي عن صانعي المحتوى الإلكتروني "تيك توك".[34] كما أصدرت مجموعة من منظمات المجتمع المدني بياناً مشتركاً تدين فيه استمرار حبس وإعادة محاكمة سجناء الرأي.[35] وأعربت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية عن قلقها من موافقة اللجنة الدينية في مجلس النواب من حيث المبدأ، في 20 من فبراير/شباط على مشروع تعديل بعض مواد قانون تنظيم الخطابة والدروس الدينية السابق ذكره.[36] وأصدرت أيضاً مجموعة من منظمات المجتمع المدني بياناً حول حجب السلطات المصرية لروابط الكترونية جديدة.[37] وفي هذا الإطار، اشتكت عدّة منظمات غير حكومية ومراكز بحثية من صعوبة التواصل مع البرلمان وعدم إتاحته لمعلوماتٍ كافية عن أجندته التشريعية والقضايا التي يناقشها، وتراجع الإدارات المسؤولة داخل البرلمان عن إتاحة محاضر الاجتماعات على غرار ما كان قائماً في ظل الدورات البرلمانية السابقة.

أما عن محاولة استغلال هذه المساحات لتطوير فاعلية وقدرات المجتمع المدني كاستراتيجية عمل، فبمجرد الإعلان عن تشكيل لجان عفو عن مساجين الرأي، أرسلت مجموعة من المنظمات المصرية قوائمها الى أعضاء لجنة العفو الرئاسي.[38] وصدر بنهاية أغسطس/آب 2022 بيان تحت عنوان "من أجل حوارٍ وطني جاد ومسؤول أمام الرأي العام" حيث أكّدت بعض المنظمات أنه لابدّ من إعلان الدستور المصري كأساس للحوار الوطني، ورفع التجميد غير المعلن لباب الحقوق والحرّيات

في الدستور قبل بدء الحوار، وتقدمت بمجموعة من الطلبات التي ترى أنه لا بد من تنفيذها قبيل إجراء الحوار الوطني.[39]

في هذا الإطار، لا بد لنا من التوقف أمام استعدادات المجتمع المدني لقمة المناخ cop27 والخلاف الجاري بين المنظمات بشأنها بعد ان أعلن رئيس الجمهورية أن مصر ستعمل خلال رئاستها لهذه القمة على إيصال جميع الأصوات وتضمين كل الرؤى والتوجهات، وعلى إقامة شراكات حقيقية بين الحكومات وغيرها من الأطراف الفاعلة من المجتمعات ومؤسسات تمويل ومنظمات دولية ومجتمع مدني.[40] كان خلاف المجتمع المدني حول ثلاث استراتيجيات، فترى مجموعة أن القمة فرصةٌ للتأثير في قضية هامّة وهي العدالة المناخية بأبعادها السياسية والاجتماعية والبيئية، وأنه لابدّ من الاشتباك مع هذا الحدث بشكلٍ "عقلاني" لتحقيق مكاسب على هذا الصعيد بصرف النظر عن وضعية حقوق الإنسان في مصر حيث سيظهر الأثر عليها لاحقاً إذا تحقّق الإنجاز في الملف المعني " نظرية الدومينو"؛ بينما يرى أنصار الضغط الخارجي أن هذا الحدث هو فرصةٌ لحملةٍ حقوقية ضد القمع في مصر ولو على حساب فشل أيّ نجاحٍ في قضية المناخ ودون حسابٍ للمخاطر على المشاركين في المؤتمر. أما المؤمنون بالضغط من الداخل، فنراهم أكثر ميلاً الى المقاطعة التامّة باعتبار أن هذا الحدث يبيّض صفحة النظام من جانب، وأنه من جانب اخر يمثّل خطراً على المشاركين فيه من المجتمع المدني المصري ولو بعد انتهائه.[41]

وبمراجعة الاستراتيجيات المختلفة، نتبيّن أن استراتيجية الضغط من الداخل تحتل هذا العام المساحة الأوسع وهو ما يُعد بمثابة تطوّر عن السنوات السابقة التي سيطر خلالها الضغط الخارجي على الساحة والذي ما زالت بعض المنظمات العاملة من الخارج مصرّةً عليه. بينما تظهر أهمية استغلال المساحات والعمل حيث أن نتائجها مباشرة وسريعة نسبياً مثال الإفراج عن سجناء الرأي وتغيّر خطاب السلطة التشريعية، كما ذكرنا سابقاً.

كل ما سبق كان له أثره على طبيعة وحركة المجتمع المدني في مصر، فقد انطلقت "كوميتي فور جستس" Committee for Justice (اللجنة من اجل العدالة) في دراسة لها بعنوان "روابط وتجمعات ذوي الضحايا بمصر. وكيف أصبحت جزءاً فاعلاً من الحراك السياسي الحقوقي؟"، تُركّز فيها على دور روابط وتجمعات ذوي الضحايا في الحِراك السياسي بمصر، من حقيقة مبدئية وهي أن الحركات الاجتماعية بمفهومها الواسع لعبت بالفعل دوراً مؤثراً في جميع المجتمعات، وذلك برفع معايير حقوق الإنسان في القانون الدولي وبالممارسات المحلية.[42]

كما برز هذا العام عودة العديد من المؤسسات الى إصدار التقارير الدوريّة، والظهور إعلامياً ولو على استحياء. كما تطوّرت حملات إلكترونية عدّة مثل حملة المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية "أعرف حقّك" بشأن قانون العمل.[43] حيث، وفي إطار عمل لجنة العفو الرئاسي، تمّت الاستجابة لبعض المؤسسات الحقوقية بعد إطلاق استمارة إلكترونية غير رسمية لجمع أسماء وبيانات السجناء لإرسال قوائم العفو للجنة العفو الرئاسي في الأول من مايو/أيار.[44]

كذلك سجل المجتمع المدني نجاحاً محدوداً خلال هذا العام على مستوى تطوير التشريعات الخاصة بالسياسات العامة. فعلى سبيل المثال، وبعد سنوات من مناقشة مجموعة من منظمات المجتمع المدني لملف التجارب الطبيّة السريرية في مصر، ومن ضمنها المبادرة المصرية للحقوق الشخصية والتي أصدرت العديد من الدراسات في هذا المجال منذ عام 2016، صدرت في 12 مارس/أذار 2022 اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم البحوث الطبية الإكلينيكية. ويُعد هذا القانون ولائحته التنظيمية خطوةً إيجابية وتتويجاً لنموذج مشاركة المجتمع في التشريع.[45]

في ما يتعلق بمسألة حرية التعبير، تسألت منظمة العفو الدولية عن مدى إحتمال حدوث احتجاجات سلمية ومظاهرات خلال قمة المناخ COP 27 التي تنظّم في مصر في نوفمبر/تشرين الثاني من هذا العام في مدينة شرم الشيخ، وصرّح وزير الخارجية المصري أنه سوف يُسمح بالاحتجاجات السلمية خلال فترة إقامة هذه القمة في شرم الشيخ ولكن داخل مُنشأة خاصة يجري تطويرها، مُجاورة لمركز المؤتمرات الذي يستضيف القمة، بما يوفّر للمشاركين فرصةً للتظاهر والتعبير عن الرأي.[46]

رغم هذه التطوّرات مازالت المنظمات الحقوقية تمثل هاجساً للدولة المصرية، سواءً عبر التضييق المالي على بعض المؤسسات، أو عبر تجاهل مُطالبات عدد من منظمات المجتمع المدني الحقوقية في مصر وبعض المشاركين في الحوار الوطني بإغلاق حقيقي وشامل للقضية 173 لسنة 2011، ولكُل ما تَرتّب عليها من قرارات بحرمان عددٍ من الحقوقيين من حقوقهم، والتحفّظ على أموال بعضهم، وحرمان آخرين من السفر، وذلك حتى انعقاد مؤتمر المناخ بشرم الشيخ.[47]

الخُلاصة والتوقعات المستقبلية

في تقريرها الربع سنوي الصادر في يوليو/تموز 2022، تطرح مؤسسة حرّية الرأي والتعبير سؤالاً جوهرياً يرتبط بالسياق الخاص بعمل المجتمع المدني في مصر وهو "الحوار الوطني إنفراجة أم مناورة؟". فقد شهد الربع الثاني من العام 2022 حراكاً حكومياً غير مسبوق منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي إدارة شؤون الدولة المصرية في 2014، عندما أطلق الرئيس دعوته للقوى السياسية من أجل حوارٍ وطني يستهدف إجراء إصلاحات سياسية والتوافق حول أولويات العمل الوطني كما وصفها، إلا أن ذلك، كما جاء في العنوان الفرعي للتقرير، "لم يوقف آلة القمع". فمع التضارب بين الخطابات والأفعال ما بين خطوات للأمام وأخرى للخلف، يمكننا تسمية عام 2022 بعام اللايقين بالنسبة لوضع المجتمع المدني في مصر.

هذا الإدراك للعلاقة بين مساحة المجال العام وقدرة المجتمع المدني على العمل أصبح محوَر حركة المنظمات المستقلّة على مختلف تباياناتها، ولكن الخلاف الذي أشرنا اليه فيما يخص المشاركة في قمة COP 27 يعكس التوجّهات المختلفة للتفاعل مع هذه العلاقة. فدخولنا في حالة اللايقين المذكورة بالمقدمة كان بتحركٍ من السلطة أساساً بسبب الظرف الدولي والإقليمي والاقتصادي، لكن توسيع هذه الحالة وتطويرها إيجابياً أصبح في ملعب المجتمع المدني الذي يجب عليه أن يبتكر من الاستراتيجيات ما يُثري المجال العام بتنوّعه وقبوله الآخر، وأن يتعامل بإيجابية مع كل المبادرات من دون مزايدة أو تدقيق زائد في هذه المرحلة، وإلا ستكون النتيجة العودة إلى إغلاقٍ أكبر للمجال العام وإلى قمعٍ أشد للمجتمع المدني.

كما أن التطوّرات تؤكد الحاجة إلى مزيد من العمل من جانب المجتمع المدني للتأثير في المجال التشريعي بشكلٍ أكبر لتحقيق أي تقدّم في مساحات المجال العام، وهذا يبدو مُلتبساً ما بين منطق الاستجابة لضرورات الحوار الوطني من جهة، وسيطرة منهج العمل في السنوات الماضية على دُهنية الكثير من المؤسسات من جهةٍ ثانية.

بالإضافة إلى أن استراتيجيات تعامل المجتمع المدني مع السلطة معظمها مُستلهم من تجربة ما قبل 2011، في حين أن التغيير في طبيعة النظام الحاكم وأدواته تتطلب تطوير الاستراتيجيات عبر لقاءات وحلقات تشاورٍ واسع يكون السقف المطروح فيها هو ما حقّقه المجتمع المدني بعد عام 2011، وليس العودة لما قبل الثورة، فالطموح لا يتحقق إذا كانت الأسقف منخفضةً لا تأثير لها في ظل الوضع الراهن الشديد القسوة والضبابية.

الهوامش

1 JOHN ALLEN and others, How the World Will Look After the Coronavirus Pandemic: The pandemic will change the world forever. We asked 12 leading global thinkers for their predictions., foreign policy, march, https://cutt.ly/1yajryr

2 https://www.facebook.com/717409602/posts/pfbid0S9D6SVgpSh87rQ3gxsPEG19GgXQNH2fP4DcNh9Vhhb8YnBG5/?KADXBrNcNWzDEBb71

3 لمزيد من المعلومات راجع ورقة ريم عبد الحليم،

4 ريم عبد الحليم، الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا في مصر، منتدى البدائل العربي للدراسات، أغسطس/آب 2022، http://afalebanon.org/?p=8986

5 تعبير صدر عن وزيرة التضامن الاجتماعي

6 مدحت وهبة، التضامن: مجلس الوزراء يوافق على مد فترة توفيق أوضاع الجمعيات الأهلية عاماً آخر، اليوم السابع، 22 يناير/كانون الثاني 2022، https://cutt.ly/6OQmRBX

7 مدحت وهبة، التضامن: مرجع سابق

8 محمد علي، تضامن النواب تناقش توفيق أوضاع المؤسسات والجمعيات إلكترونياً، الأهرام، 21 يونيو/حزيران 2022، https://cutt.ly/IK0BOcA

9 للمزيد حول قانون 149 لسنة 2019 وتأثيره على المجتمع المدني، يرجى الإطلاع على التقرير الوطني حول الفضاء المدني في مصر، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 27 يوليو/تموز 2020، https://cutt.ly/Xk0JOhT

10 "إدانة بلا محاكمة".. تقرير جديد لـ Committee for Justice"كوميتي فور جستس" بشأن الإدراج على قوائم الإرهاب بمصر، كوميتي فور جستس، 3 فبراير/شباط 2022، https://cutt.ly/DAyeHUF

11 تعديلات خطيرة في قوانين الإرهاب: نحو مزيد من شرعنة الأوضاع الاستثنائية باسم الحرب على الإرهاب، الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، 2 مارس/آذار 2020، https://cutt.ly/JjWvCUX

12 https://afteegypt.org/research/monitoring-reports/2022/04/28/30272-afteegypt.html

13 مصر: حظر جمع التبرعات دون موافقة وزارة التضامن، العربي الجديد، 1 مايو/أيار 2022، https://cutt.ly/PGXbRo2

14 حقوقيون يطالبون بسرعة إصدار قانون تداول المعلومات، جريدة الشروق، 8 أغسطس/آب 2022، https://bit.ly/3Az55qj

15 صفاء عصام الدين، النائب محمد عبد العزيز: الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان خطوة للأمام وسنراقب تطبيقها، جريدة الشروق، 7أغسطس/آب 2022، https://cutt.ly/sCe5Wfr

16 في غياب الحد الأدنى من سيادة القانون واحترام حقوق الانسان، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان تقرّر وقف نشاطها، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 10 يناير/كانون الثاني 2021، https://cutt.ly/5OvFrH0

17 إيهاب النجار وآخرون، «الأمن الوطني» يتدخّل لمنع رئيس نقابة «مستقلة» من الترشّح في الانتخابات العمالية: «من فضلك مالكش دعوة بالنقابة»، مدى مصر، 23 مايو/أيار 2022، https://cutt.ly/ZJz0CUU

18 بعد رفضها استيلاء المخابرات على ماسبيرو.. القبض على الإعلامية "هالة فهمي" وحبسها 15 يوماً، نوافذ، 26 إبريل/نيسان 2022، https://cutt.ly/dGJRF4u

19 نيابة أمن الدولة العليا تجدد حبس 3 متهمين في واقعة "الغناء" بمسجد بمحافظة القليوبية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 28 يونيو/حزيران 2022، https://cutt.ly/QZW68Iq

20 نورا فخري، 9 توصيات للحكومة من "حقوق الإنسان" بمجلس الشيوخ.. زيادة الدعم النقدي وتنقية بطاقات التموين ضماناً لتوجيهها للأسر الأكثر احتياجاً.. إنشاء قاعدة بيانات لخدمات ذوي الإعاقة.. وتوسيع الشراكات مع المجتمع المدني، اليوم السابع، 27 أغسطس/آب 2022، https://bit.ly/3pTZWEj

21 المبادرة المصرية تصدر تعليقاً على تقرير اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان بشأن الحرّيات الدينية "تحسّنٌ انتقائي في مواجهة بنية تشريعية وتنفيذية تدعم التمييز"، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 5 إبريل/نيسان 2022، https://cutt.ly/wGJWN9z

22 المرجع السابق.

23 مدحت وهبة، التضامن تطلق برنامجاً لتأهيل وتدريب 100 جمعية أهلية على التمكين الاقتصادي، اليوم السابع، 22 يناير/كانون

الثاني 2022، https://cutt.ly/hOQQOBU

24 محمد طه، «التضامن» تشيد بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني في حلايب وشلاتين، المصري اليوم، 28 يناير/كانون الثاني 2022، https://cutt.ly/IOQWYwT

25 مدحت وهبة، التضامن: تعاملنا مع 84 حالة بلا مأوى في المحافظات خلال 24 ساعة، اليوم السابع،28 يناير/كانون الثاني 2022، https://cutt.ly/EOQW7cC

26 مدحت إسماعيل، وزيرة التضامن: منظمات التحالف الوطني للعمل الأهلي توفر 2.4 مليار جنيه لدعم الأسر الفقيرة، جريدة المال، 27 يوليو/تموز 2022، https://cutt.ly/JZEVRut

27 مدحت وهبة، التضامن: دخول مليون أسرة جديدة ضمن "تكافل وكرامة" بـ5.4 مليار جنيه سنوياً، اليوم السابع، 27 يوليو/تموز 2022، https://cutt.ly/mZEMSEv

28 محمد السيد، التحالف الوطني يجتمع لبدء تنفيذ المرحلة الثانية من خطّة الحماية الاجتماعية، اليوم السابع، 28 إبريل/نيسان 2022، https://cutt.ly/0GXnYaO

29 شريف الديب، توفير 394 رأس ماشية من خلال الجمعيات الأهليّة للأسر الأولى بالرعاية في الدقهلية، اليوم السابع، 9 يوليو/تموز 2022، https://cutt.ly/vZE1UFc

30 قبل اجتماع الشراكة الأوروبي المصري: 8 منظمات حقوقية تطالب الاتحاد الأوروبي بربط التقدّم في العلاقات الثنائية مع مصر بمعاييرٍ محددة لتحسين حالة حقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، https://cutt.ly/0KNL5N0

31 انطلاق فعاليات الجلسة الـ 50 لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة و5 دول عربية على جدول الأعمال، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 13 يونيو/حزيران 2022، https://cutt.ly/UKNXwRb

32 على الحكومة المصرية إغلاق قضية المنظمات الحقوقية 173 ووقف التنكيل بالحقوقيين، الجبهة المصرية لمعلومات حقوق الإنسان، 23 فبراير/شباط 2022، https://cutt.ly/hP78uwC

33 منظمات حقوقية: على السلطات المصرية التوقف عن ملاحقة الصحفيين والمدونين وصُناع المحتوى الرقمي والافراج عن المحتجزين منهم، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 1 أغسطس/آب 2022، https://cutt.ly/IZW3UX8

34 في اليوم العالمي للمرأة: على الرئيس السيسي العفو عن صانعات محتوى تيك توك، مؤسسة حرّية الفكر والتعبير، 8 مارس/أذار 2022، https://cutt.ly/CDGlE0b

35 منظمات حقوقية تطالب بإغلاق قضية الباحث أحمد سمير سنطاوي وإخلاء سبيله فوراً، مؤسسة حرّية الفكر والتعبير، 14 مارس/أذار 2022، https://cutt.ly/pDGv3sL

36 "الحديث في الشأن الديني" بترخيص أو عقوبة تصل للأشغال الشاقة المؤبدة! المبادرة المصرية تدعو مجلس النواب لسحب تعديلات قانون تنظيم الخطابة، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 7 مارس/أذار 2022، https://cutt.ly/fDDGVZn

37 28 منظمة مجتمع مدني تُدين استمرار حجب موقع المنصة وتدعو السلطات المصرية لرفع الحجب عن عشرات المواقع الإخبارية، مؤسسة حرّية الفكر والتعبير، 2 أغسطس/آب 2022، https://cutt.ly/XX6XDKM

38 منظمات حقوقية ترسل قائمة جديدة للجنة العفو الرئاسي وتطالب الحكومة المصرية بحلٍ جذري لملف السجناء، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 28 يوليو/تموز 2022، https://cutt.ly/7ZW2LZB

39 من أجل حوار وطني جاد ومسؤول أمام الرأي العام، الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، 30 أغسطس/آب 2022، https://cutt.ly/rCqjgMi

40 محمد أيمن سالم، السيسي: «cop 27» تقوم على تحقيق مطالب الشعوب لمواجهة التغيّرات المناخية، الوطن، 17 يونيو/حزيران 2022، https://cutt.ly/oK2fpc4

41 سكة السلامة، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، https://cutt.ly/LCqznfg

42 "كوميتي فور جستس" Committee for Justice ترصد دور روابط وتجمعات ذوي الضحايا في الحراك السياسي بمصر، 27 إبريل/نيسان 2022، https://cutt.ly/cGXfRj2

43 المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، https://cutt.ly/KZEqDLm

44 منظمات حقوقية تنشر استمارة غير رسمية لجمع أسماء وبيانات السجناء لإرسال "قوائم العفو" للجنة العفو

الرئاسي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 1 مايو/أيار2022، https://cutt.ly/1JjWLJl

45 إصدار اللائحة التنفيذية لقانون التجارب السريرية خطوة إيجابية وتتويج لنموذج مشاركة المجتمع في التشريع، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 27 مارس/أذار2022، https://cutt.ly/vD-DGOLJ

46 الخارجية :سنسمح بالتظاهرات خلال COP27 داخل منشأة يجري تطويرها، مدى مصر، 24 مايو/أيار2022، https://cutt.ly/yJzDgoy

47 منظمات حقوقية تطالب بإغلاقٍ حقيقي وشامل لقضية التمويل الأجنبي، مؤسسة حرّية الفكر والتعبير،4 يوليو/تموز2022، https://cutt.ly/uZW7hPo